الأمم المتحدة S/PV.8081

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٨١

الاثنين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة غيغين	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد يو هايتاو
	كازاخستان	السيد طوميش
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/902)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/902)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو، إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ينضم إلينا من عمان السيد لوكوك عن طريق التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/902، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): هذه هي إحاطتي الإعلامية الثانية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في سورية. وقد ناقشت في عمان اليوم، الموقف مع السلطات الأردنية وفريق القيادة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في المنطقة. هناك استنتاج واحد واضح: أثر الأزمة السورية لا يزال عميقا. وتركز إحاطتي الإعلامية اليوم على المسائل الإنسانية داخل سورية. وسيتكلم المفوض السامي غراندي عن حالة اللاجئين يوم الخميس أمام المجلس.

لا يزال هناك أكثر من ١٣ مليون شخص داخل سورية بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ منهم ٦,٣ ملايين شخص عرضة للضرر بشكل غير عادي وهم في حاجة ماسة، بسبب التشرد والأعمال العدائية ومحدودية فرص الحصول على السلع والخدمات الأساسية. ويظل النزاع وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المحركين الرئيسيين للاحتياجات الإنسانية، حيث يتعرض المدنيون في أجزاء كثيرة من البلد لمعاناة هائلة.

والعمليات العسكرية والأعمال القتالية في بعض أنحاء البلد، ولا سيما في الشرق، لا تزال تؤدي إلى النزوح. وقد انخفض عدد الأشخاص المشردين داخليا لفترة طويلة من ٦,٣ ملايين إلى ٦,١ مليون شخص خلال السنة الماضية، بينما ارتفع عدد المشردين داخليا، ولا سيما المشردين مؤقتا، في بعض أجزاء البلد. بيد أن مستويات التشرد الجديدة لا تزال مرتفعة، حيث تُشير التقارير إلى أن حوالي ١,٨ مليون شخص قد نزحوا بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول.

وأود الإشارة إلى بعض المشاكل الحالية المحددة التي تثير قلقي البالغ، وسألخص بعد ذلك الأشواط التي قطعناها بشأن الاستجابة الإنسانية.

ويساورني القلق إزاء تأثير القتال والغارات الجوية على المدنيين والبنية التحتية المدنية في محافظة الرقة، حيث وردت تقارير عن مقتل العشرات من المدنيين في الأشهر الأخيرة. ومن الممكن أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تم إخراجه إلى حد كبير من الرقة، ولكن بعد سنوات من القمع، وقرابة سنة من القتال العنيف، ستظل الاحتياجات الإنسانية كبيرة لبعض الوقت. ومنذ بداية الهجوم المضاد على تنظيم داعش في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، أدت الغارات

الجوية والاشتباكات إلى تشريد أكثر من ٤٣٦ ٠٠٠ شخص من الرقة إلى ٦٠ موقعا مختلفا، بما في ذلك في المحافظات المجاورة.

كما يساورني القلق إزاء سلامة وحماية المدنيين المعرضين للخطر من جراء الذخائر غير المنفجرة في جميع أنحاء مدينة الرقة، ولا سيما أولئك الذين يحاولون العودة إلى ديارهم. وتتوقع الأمم المتحدة أنه على الرغم من التوجيه الصادر عن السلطات المحلية للمدنيين بعدم العودة إلى المدينة حتى تعتبر آمنة، فإن الناس سيعودون محاولين تفقد بيوتهم وحماية أصولهم الشخصية. وإلى الشرق من تلك المنطقة، في محافظة دير الزور، يستمر القتال العنيف والغارات الجوية في التسبب بوفيات وإصابات في صفوف المدنيين.

كما يستمر التشريد على نطاق واسع، مع إبلاغ المنظمة الدولية للهجرة عن تشريد حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ شخص منذ آب/أغسطس، بما في ذلك أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ في تشرين الأول/أكتوبر وحده. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وفي مدينة الميادين والمناطق المحيطة بها في محافظة دير الزور، أفيد بأن هناك حوالي ١٥ ٠٠٠ بدون إمكانية الحصول على الخدمات الصحية عقب غارات جوية على المدينة، أدت إلى تعطيل المستشفيات والمراكز الطبية. وتبلغ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية بأن الهجمات على الميادين دمرت غرفة تبريد لحفظ اللقاحات، مع فقدان ما لا يقل عن ١٤٠ ٠٠٠ من لقاحات الحصبة وشلل الأطفال التي قدمتها الأمم المتحدة. وإلى حين بناء غرفة تبريد جديدة وإيصال سلسلة أجهزة التبريد – بما في ذلك الثلاجات التي تعمل بالطاقة الشمسية وصناديق التبريد وناقلات اللقاحات – سيتأخر التحصين الروتيني للأطفال الضعفاء في المنطقة. وهذه انتكاسة خاصة لجهود وقف إحدى أكبر حالات تفشي شلل الأطفال في الذاكرة الحديثة، وهي حالة تفش لا تزال يعصف بدير الزور على وجه الخصوص، مع استمرار الإبلاغ عن حالات جديدة.

وفي محافظة حمص، وخلال فترة ٢٠ يوما هذا الشهر، تفيد تقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية أعدم على الأقل ١٢٨ شخصا في عمليات قتل انتقامية، متهما إياهم بالتعاون مع الحكومة السورية. ويقدر أن ٥٠ ٠٠٠ من السوريين لا تزال السبل متقطعة بهم في الصحراء في ركبان، في منطقة تعرف بالجدار الرملي، على طول الحدود السورية – الأردنية. وفي العام الماضي، لم تضطلع الأمم المتحدة سوى بعمليتي توزيع للمساعدات الغذائية الإنسانية إلى هؤلاء الأشخاص، ومضت أربعة أشهر منذ التوزيع الجزئي الأخير. ونظرا لأن إمدادات تجارية محدودة تصل إلى ركبان، فإن الحصول على الغذاء محفوف بالمخاطر ولا تزال الحالة العامة مترديه. وإذ تقترب أشهر الشتاء، فإن الحالة ستصبح أكثر حدة. وتؤكد هشاشة الحالة عمليات التقييم المستمرة والبيانات المجمعة من خلال عيادات الأمم المتحدة الصحية. ويتعين إيجاد حل طويل الأجل ودائم لمحنة هؤلاء الأشخاص.

وفي غضون ذلك، من الأهمية البالغة بمكان توفير إمكانية الوصول الفوري للتمكن من تقديم المساعدة المنقذة للحياة للسكان المدنيين. ومن الواضح أن أفضل نهج هو إيجاد حل من داخل سوريا. ونبذل قصارى جهدنا للقيام بذلك. ومهما يكن، فإن من واجبنا الجماعي تجنب وقوع كارثة إنسانية أخرى في سوريا.

ولا يزال نحو ٣ ملايين شخص يعيشون في مناطق محاصرة ويصعب الوصول إليها. وفي الغوطة الشرقية، لا يزال يبلغ عن القصف اليومي في الأسابيع الأخيرة. إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الغوطة الشرقية – إحدى مناطق تخفيف التوتر الأربع التي يعيش فيها ٩٥ في المائة تقريبا من السكان المحاصرين في سوريا – تقلصت بشدة لعدة أشهر. ومنذ بداية العام، تلقى ١١٠ ٠٠٠ شخص المساعدة الغذائية، من أصل سكان يقدر عددهم بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠. واليوم أوصلت

الأمم المتحدة والشركاء الطعام والتغذية والمساعدة الصحية إلى ٤٠ ٠٠٠ شخص. وسجل هناك عدد مفزع من حالات سوء تغذية الأطفال، وهناك أكثر من ٤٠٠ شخص يعانون من مشاكل صحية تتطلب حالاتهم الإجلاء الطبي. وأشارك النداء الموجه من برنامج الأغذية العالمي وآخرين من أجل إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق.

وإزاء تلك الخلفية، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤنا ينفذون في سوريا إحدى أكبر العمليات الإنسانية في العالم. ونحن نصل إلى ملايين الأشخاص شهريا. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية إلى أكثر من ٣,٣ ملايين شخص، ووصل اليونيسيف إلى أكثر من ١,٥ ملايين شخص، ووصلت منظمة الصحة العالمية إلى أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص. لقد أكملنا من فورنا جزءا رئيسيا من العمل على تحليل تنفيذ الأنشطة حتى الآن هذا العام، وإنني أتحت الحصول بصورة منفصلة على بيانات جديدة عن ذلك.

وأود أن أطلع الأعضاء على مستجدات الموقف إزاء إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها حكومة سوريا، والأنشطة عبر خطوط التماس والأنشطة عبر الحدود. فبين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، وصلت برامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بالتعاون الوثيق مع مختلف الوزارات المختصة للحكومة السورية، إلي متوسط يزيد كثيرا عن ٤ ملايين شخص شهريا في مناطق البلد الواقعة في نطاق سيطرة الحكومة. ولا تزال تلك البرامج تمثل الأغلبية الساحقة لأعمالنا داخل سوريا.

وبعد ذلك، وفيما يتعلق بالأنشطة عبر خطوط التماس، لا نزال نواجه تحديات كبيرة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان في المواقع التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة. وكما يبين الأمين العام في تقريره الشهري (S/2017/902)، هناك توقع بأن يسفر إحراز التقدم في تخفيف التوتر عن زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ومع أننا نواصل إلى جانب الآخرين العمل بجديه بشأن المسألة، فإن هذا لم يتحقق بعد. ومنذ بداية العام، أمكن في المتوسط تسيير أقل من ربع قوافل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس التي طلبت في إطار خطط فترة الشهر وفترة الشهرين. وحتى الآن في تشرين الأول/أكتوبر، وصلت القوافل المشتركة بين الوكالات بصورة جماعية إلى أقل من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وفي المتوسط، لم يتم سوى الوصول إلى ١٠ في المائة من الأشخاص في المواقع المحاصرة بمساعدة الأمم المتحدة في كل شهر هذه السنة، وذلك أيضا المجموع حتى الآن في تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك المساعدات المقدمة اليوم.

ويستمر إبعاد الأدوية والمستلزمات الطبية المنقذة للحياة. لقد أحطنا المجلس علما بذلك من قبل. وآمل، في الأيام المقبلة، أن نتمكن من إحراز تقدم حقيقي وملموس بشأن الأنشطة عبر خطوط التماس، عن طريق آلية التنسيق الثلاثية في دمشق.

وكما قلت في الشهر الماضي (انظر S/PV.8058)، لا نزال نرى أن المساعدة عبر الحدود، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، تظل بمثابة شريان حياة. فتلك المساعدة مكنت الأمم المتحدة من الوصول إلى الملايين من الناس المحتاجين في الجزأين الشمالي والجنوبي لسوريا. ومنذ أن بدأت عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود في تموز/يوليه ٢٠١٤، نشرنا أكثر من ٤٠٠ ١٦ شاحنة تحمل المساعدات عن طريق المعابر المأذون بها إلى سوريا. وفي المتوسط، تم إيصال المعونة إلى ٢,٧٦ مليون شخص شهريا خلال العمليات عبر الحدود بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس هذا العام. وتم الوصول صورة منتظمة إلى نسبة كبيرة من الملايين العديدة من المحتاجين في شمال سوريا وجنوبها على السواء. – ليس مرة واحدة أو مرتين، ولكن على نحو ممستمر ومنهجي طوال الأعوام الثلاثة الماضية. وتؤدي بنا خبرتنا مع العمليات عبر خطوط التماس من داخل

سوريا، التي أشرت إليها من فوري، إلى الاعتقاد بأنه سيكون من المستحيل الوصول إلى هؤلاء الناس بشكل مستمر من داخل سوريا. ولذلك فإنني اعتبر تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) أمرا ضروريا. إن ملايين الناس يعتمدون على الأنشطة التي يأذن بها القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أُ عطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشيد، كما نفعل كل شهر، بالأعمال الدائمة والمتفانية والشجاعة التي يؤديها الآلاف من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التابعين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه المحليون الذين يسعون لتحسين الظروف المعيشية للملايين من المدنيين، الذين هم دائما الضحايا الرئيسيون في هذه النزاع وغيره.

و لا يمكننا أن نشدد بما يكفي من قوة على أنه لا بد من احترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومتى ما انتهكت هذه المبادئ بارتكاب جرائم خطيرة، فإنه يجب إخضاع المسؤولين للمساءلة. ويجب أن تتاح لنا إمكانية إيصال الإغاثة الإنسانية بصورة عاجلة وفورية وآمنة وبدون عوائق إلى جميع من يحتاجون إليها في سوريا. وبالرغم من ذلك، فإن العديد من بؤر القتال المكثف مستمرة ولا تزال مصدرا للقلق. وللأسف، في كل شهر يبلغنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأمين العام بأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى البلد لا تزال تواجه مشاكل خطيرة، بالرغم من الجهود المستمرة للتنسيق مع السلطات السورية لتغيير الديناميكية على أرض الواقع.

ونناشد البلدان ذات النفوذ أن تفعل ما في وسعها لضمان إمكانية إيصال المعونة الإنسانية بطريقة سلسة وآمنة وبدون عائق. ولكي يحدث ذلك، يجب على دمشق أن تسمح بالتنفيذ الكامل لخطط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تغطي فترة شهرين بإصدار جميع التصاريح اللازمة لتحقيق ذلك الغرض.

وتتحمل الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن السماح لشعبها بالحصول على الغذاء والماء والدواء والإمدادات، بغية كفالة بقائه ما دام الصراع لم يصل إلى نهاية مؤكدة. وأحكام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية الجرحى والمرضى والمرافق الطبية والموظفين الطبيين يجب الامتثال لها امتثالاً كاملاً. وسنواصل العمل على تعزيز ذلك القرار. أمّا الهجمات على المستشفيات والعاملين في مجال الرعاية الصحية، فهي تنتهك أبسط القوانين الإنسانية الدولية، وقد تشكل جرائم حرب.

إن عملية أستانا وغيرها من المبادرات الإقليمية التي أُطلقت في الشهور الأخيرة لتحقيق وقف الأعمال العدائية المحلية مكّنت من تراجع كبير في القتال الدائر في البلد هذا العام، من خلال إيجاد سائر المناطق المعنية بتخفيف أعمال العنف. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هناك العديد من بؤر التوتر التي يدور فيها قتال عنيف، وهذا الوضع يؤثر تأثيراً مباشراً على توزيع الإمدادات.

وأود أن أركز اليوم على الحالة الإنسانية الطارئة – أو على الكارثة الغذائية – في الغوطة الشرقية، التي تضم ما لا يقل عن ٣٥٠ ٠٠٠ من المدنيين تحت الحصار والتي وصفها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد زيد الحسين، يوم الجمعة الماضي بأنها تثير ”الغضب“. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر أن هناك أكثر من ١ ١٠٠ حالة من حالات سوء تغذية الأطفال، منها ٢٣٢ حالة توصف بسوء التغذية الحاد الوخيم. واليوم، الاثنين، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وكما قال وكيل الأمين العام لوكوك، أفيدَ بأن ثمة إمدادات

قد أُذن بها تشمل ٤٠ ٠٠٠ شخص في بلدتي كفر بطنا وسقبا. وللأسف، استناداً للتقارير والإحصاءات التي يصدرها بانتظام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن النسب المئوية من السكان المدنيين الذين يتلقون المساعدة بالفعل منخفضة جداً بالمقارنة مع السكان المستهدفين.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في الحد من العنف، يجب علينا الآن أن نكفل إمكانية وصول الأمم المتحدة دون عائق لتقديم المساعدة الإنسانية إلى تلك المناطق، وأن نكفل أيضاً حرية التنقل بغية الدخول إليها والخروج منها طوعاً. ومن شأن ذلك أن يكفل احترام المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ويجب على مجلس الأمن أن يتوخى الحذر عندما يتعلق الأمر بهذه الأزمة الإنسانية. ومثلما اتخذ في العام ٢٠١٤ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي تم تجديده تباعاً، ومؤخراً جداً من خلال القرار ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، يجب عليه أن يكفل الحماية لأنسب الممرات الإنسانية بحيث تصل الامدادات إلى الوجهات المقصودة. فالوقت ينفد وفصل الشتاء آت.

ونأمل في اجتماع أستانا، كما فعلت الجهات الضامنة الثلاث في بيان لها الشهر الماضي، أن يجري التشديد على الحاجة إلى الاستفادة من مناطق خفض أعمال العنف التي أنشئت في أيار/مايو بغية الوصول السريع والآمن للمساعدات الإنسانية دون عائق، فضلاً عن الحاجة إلى اتخاذ أطراف الصراع تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين والمخطوفين، وتسليم رفات الموتى، وتحديد هوية الأشخاص المختفين، من أجل تهيئة ظروف أفضل لنجاح العملية السياسية وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. ونأمل أيضاً أن تُظهر الحالة الإنسانية علامات التحسن بحلول ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أي بداية الجولة الثامنة من المحادثات بين الأطراف السورية التي يعقدها المبعوث الخاص دي ميستورا في جنيف.

إن الأولويات في سوريا محددة بوضوح. فنحن بحاجة إلى حل سياسي ينهي الحرب، ويكفل الانتقال السياسي السلمي، ويعزز الاتفاقات المحلية لوقف الأعمال العدائية، ويضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى ملايين الناس المحتاجين إليها في المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها، بصرف النظر عن الذين يفرضون الحصار والذين يتعرضون له.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ممتنة للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك. ونحن نعرب عن دعمنا له في تنفيذ الولاية المسندة إليه.

إننا نشجب حقيقة أن الأزمة في سوريا قد ولّدت الكثير جداً من المعاناة، والدمار، والخسارة في الأرواح البشرية. فوفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حدثت أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة منذ بدء الصراع، وقرابة ٧ ٠٠٠ حالة وفاة منذ مجرد كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر من هذا العام. ومن غير المقبول أن يكون هناك الآن ١٣,٥ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، و ٦,٣ مليون مشرد داخلياً، و ٣,٥ مليون شخص ما زالوا يعيشون في المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها. والعديد منهم هم من الفتيات والفتيان والمسنين.

ونحن نعتقد أن المساعدة الإنسانية يجب أن تصل بطريقة عاجلة، ونحث الأطراف على ضمان وصول المساعدات الإنسانية وتيسيره. وفي هذا الصدد، نكرر مرة أخرى شكرنا العميق إلى موظفي مختلف الوكالات ومنظمات المساعدة الإنسانية، وننوّه بالعمل الذي يضطلعون به، ونطالب باحترام القانون الإنساني الدولي أثناء قيامهم بالأعمال المحفوفة بالخطر على أرض الواقع.

وتود بوليفيا أن تسلط الضوء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الأخير الذي عقد في أستانا خلال أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن هذه العملية هي تكملة فعالة لمفاوضات جنيف. فقد أنقذت منذ البداية آلاف الأرواح بفضل التنفيذ الفعال لمناطق تخفيف التوترات، مما أدى إلى تراجع كبير في

مستوى العنف في سوريا. ونرحب بإنشاء مناطق التهدئة في الغوطة الشرقية، وفي بعض المناطق شمال حمص، وفي إدلب، ومحافظات اللاذقية، وحماة، وحلب المجاورة، وأيضاً في مناطق واقعة جنوب سوريا.

ومع ذلك، نؤكد من جديد أن إنشاء مناطق تهدئة ومناطق أمنية ينبغي أن يكون تدبيراً مؤقتاً استناداً لتوافق الآراء بين الجهات الضامنة، وينبغي لهذه المناطق ألاّ تقوض تحت أي ظرف من الظروف سيادة الجمهورية العربية السورية، واستقلالها، ووحدتها، وسلامة أراضيها. ونسلط الضوء أيضاً على الجهود التي تبذلها روسيا وإيران وتركيا، الدول الضامنة لوقف إطلاق النار على الأراضي السورية التي أدى عملها المشترك إلى إنشاء أربع مناطق للتخفيف من أعمال العنف، وتيسير إنشاء مركز للتنسيق المشترك يمكّن من تحسين إدارة عملية الحد من أعمال العنف في المزيد من مناطق التهدئة.

وننوّه بالعمل الهام الذي يقوم به المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، بوصفه على السواء ضامناً للأمن خلال توزيع المساعدة الإنسانية، وخلال إجلاء السكان من المناطق التي تقع فيها اشتباكات مسلحة.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان شهر أيلول/سبتمبر الأكثر دموية خلال السنة بالنسبة إلى المدنيين الذين تعرضوا لهجمات يومية في المناطق السكنية. وهذه الأحداث الأخيرة في سوريا تدل مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى تنشيط العملية السياسية الجارية في جنيف، وتعزيز النتائج الملموسة الناجمة عن أستانا، وذلك بطبيعة الحال من خلال التشاور مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المنصتان في القاهرة وموسكو، كي يتسنى وضع تدابير لبناء الثقة، وبالتالي تحسين الحالة السياسية والإنسانية.

وأخيراً، نعرب عن تضامننا مع العمل الجاري في أستانا، ونشيد بالتزام حكومة كازاخستان التي تستضيف الحوار. وندعو إلى الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها في أستانا، وكذلك القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، حتى يتسنى تنفيذها بالكامل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية بغية مواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.